

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم ٢٠١٣/١٣٦٤ بتاريخ
٢٠١٤/٥/٢٦ بمثابة الوجهي والمتضمن (تجريم المميز بجناية هناك العرض خلافاً
لأحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات وعطفاً على قرار التجريم الحكم بتجريم المميز
بالانشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات) .

وتتلخص أسباب للتمييز :

أولاً : أخطأ القرار المميز الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي
توصل إليه من خلال عدم تطبيقها صحيح القانون على وقائع هذه القضية ، وإن
قرارها المميز جاء غير مغلل التعليل السليم والوافي ويعتريه القصور في التسبيب
والفساد الواضح في الاستدلال والخطأ في التطبيق و/أو تأويل القانون .

ثانياً : وبالتناوب ، فإن القرار المميز مشوب بعيب مخالفة القانون والخطأ في
تطبيقه وتأويله إذ خلا من أسبابه الموجبة للنتيجة التي توصل إليها وجاءت تعليلاته

غامضة وبالوقت ذاته غير كافية للوصول لنتيجة القرار المميز الأمر الذي يتعين معه نقضه .

ثالثاً : جانب القرار المميز الصواب باعتماده على أقوال المشتكية وعدم معالجته للتناقض الواضح والصريح في أقوالها سواء أكان ذلك في إفادتها الشرطية أو التحقيقية أو لدى شهادتها أمام المحكمة مصدرة القرار المميز .

رابعاً : وبالتناوب ، فقد أخطأ القرار المميز باعتماده على شهادة المشتكية والذي ثبت للمحكمة مصدرة القرار بأنها قد اعتادت الكذب المتعمد وباستمرار سواء أكان ذلك قبل تقديم الشكوى وأثناء ممارسة حياتها الطبيعية أو لدى حماية الأسرة أو لدى تقديم إفادتها لدى سعادة المدعي العام أو أثناء شهادتها لدى المحكمة مصدرة القرار المميز .

خامساً : وبالتناوب ، فقد أخطأ القرار المميز بالنتيجة التي توصل إليها معتمداً بذلك على بيئة فردية (أوال المشتكية فقط) خاصة ، وكما أشرنا أعلاه بأنها أقوال لا يركن عليها بالإثبات بالإضافة إلى ذلك فإن محكمكم تلاحظ بأن الشكوى قدمت باليوم التالي من وقوع الحادثة .

وبالتناوب فقد كان على محكمة الجنايات الكبرى استبعاد هذه الشهادات من عداد البيانات الإثباتية وبالتالي إعلان براءته لا تجريمه خصوصاً وأن المميز وخلفاً لما ورد بالقرار المميز لم يعترف بارتكابه مثل هذا الجرم .

سادساً : وبالتناوب لم يراعِ القرار المميز ما جاء في التقرير الطبي المبرز ضمن بيانات النيابة العامة وهو التقرير المنظم من قبل الدكتور (الطفلة ذات بنية غذائية جيدة وتبدو أكبر من عمرها وكانت مدركة للمكان والزمان لم يتم أخذ أية عينات أو سحجات كونها أفادت بأنه لم يحصل أي ملامسة بجسدها والأعضاء التناسلية) .

سابعاً : كما أخطأ القرار المميز بإغفاله لما تعرضت له المشتكية من محاولات استدراج وتهديد في أقوالها ، هذا فضلاً عن ممارسة أساليب الضغط من قبل محققي حماية الأسرة والتي جاءت واضحة ضمن شهادة المشتكية لأنهم قاموا بتهديدها بالسجن من ناحية وعرضها على الطبيب الشرعي من ناحية أخرى خاصة وإن

المشتكية لم تقدم شكوى ابتداءً ضد المتهم لدى حماية الأسرة مما يجعل كافة إجراءات التحقيق الأولية لدى حماية الأسرة باطلة وغير قانونية .

ثامناً : كما غفل القرار المميز عن ثبوت واقعة المكان وطبيعته من حيث كونه حديقة عامة يتواجد فيها كثير من الناس وأنه يستحيل عقلاً ومنطقاً وواقعاً ما ذكرته المشتكية في أقوالها من حيث وقوع الاعتداءات الجنسية عليها ؟؟؟ خاصة وأن تاريخ الواقعة المزعومة هو يوم جمعة ومن الطبيعي تواجد العائلات وذهابها للحدائق العامة لغايات التنزه بالإضافة إلى إنه لا يوجد هناك أماكن مغلقة أو منزوية في مثل هذه الحدائق؟

تاسعاً : وبالتناوب فقد أغفل القرار المميز بعدم ربطه ما بين الكذب والتناقض المستمر والواضح في أقوال وشهادة المشتكية من زعمها بحصول الاعتداء الجنسي المزعوم عليها من قبل المتهم المميز وعدم ربط القرار المميز بين هذه الواقعة من جهة وبين وقائع أخرى ثابتة في ملف هذه القضية ومنها تحديداً واقعة تخلي المتهم المميز عن المشتكية كما جاء بشهادتها (وقال لي أنا ما ليش دخل فيكي وبدي أروح وغادرت) .
..... الأمر الذي يؤكد لعدالة محكماتكم وبناء على ذلك بتكون وتولد الضغينة لدى المشتكية ضد المتهم المميز لكونه تخلى عنها وتركها كما جاء بشهادتها ؟؟ .

الطلب :

- ١ - قبول لائحة هذا التمييز شكلاً لتقديمها ضمن المدة القانونية .
- ٢ - وفي الموضوع نقض القرار المميز وإعلان براءته من الجرم المسند إليه .

وبتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتمساً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية رقم ١٠٥٧/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت

للمتهم:

التهمة :

جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات .

الوقائع :

تتلخص وقائع القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة بأنه وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٩ ذهبت المجني عليها مواليد ٢٠٠١/٢/٢٦ برفقة المتهم إلى حديقة عامة في القويسمة وهناك وفي منطقة مخفية عن الأنظار وبرضاها قبلها المتهم على فمها وحسّس على صدرها وأخرج قضيبه وقامت بالإمساك به وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى على النحو الوارد بمحاضرها وبنتيجة المحاكمة توصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم ٢٠١٣/١٣٦٤ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٦ إلى أنه من الثابت لدينا أن المجني عليها من مواليد ٢٠٠١/٢/٢٦ وإنها عرفت على المتهم عبر التلفون وثم عبر الفيسبوك وأصبحت بينهما علاقة غرامية عبر الاتصال واتفقا أن يلتقيا بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩ في القويسمة وفعلاً حضرت المجني عليها إلى القويسمة والتقت بالمتهم الذي كان على اتصال بها عبر الهاتف حتى التقيا في حديقة في مكان بعيد عن الأنظار وهناك وبرضاها قام بتقبيلها على فمها والتحسيس على ثدييها وأخرج قضيبه وطلب من المجني عليها الإمساك به فأمسكت بقضيبه ثم بعد ذلك وأثناء ركوب المجني عليها بتاكسي أخبرت السائق بأنها تائهة فأرسلها إلى حماية الأسرة وهناك انكشف أمرها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة لدينا وجدت المحكمة إن قيام المتهم بتقبيل المجني عليها التي بلغت الثانية عشرة ولم تبلغ الخامسة عشرة من عمرها وقت الحادثة والتحسيس على ثدييها وإخراج قضيبه وإمساكها بقضيبه بناء على طلبه فإن هذه الأفعال إنما تشكل استغلالاً

إلى عورة المجني عليها وهي تديبها وهي من أماكن العفة لديها والتي يحرص كافة الناس على صونها وحمايتها وأن قيام المتهم بإخراج قضيبه وإمساك المجني عليها بقضيبه فهذا الفعل يشكل خدشاً لعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها إلا أن هذه الأفعال كانت برضاء المجني عليها كما ذكرت هي نفسها فهذه الأفعال إنما تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات مما يستوجب تجريمه بهذه التهم حسبما ورد بإسناد النيابة العامة أعلاه .

أما ما قدمه الدفاع من بينه وهي المبرز د/١ فهي لا ترقى إلى الدليل الذي ينفي التهم عن المتهم ولم يقدم الدفاع أية بينة تدحض بينات النيابة العامة وأن ما ورد في مرافعته لم يأت بما يجرح بينات النيابة العامة التي قنعت بها المحكمة .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة :

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم ،
بجنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات
وضع المجرم
والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

وعن أسباب التمييز التي تدور وتنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من جهة إنه جاء غير معلل التعليل الوافي ويعتريه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ومن حيث إنه جاء مشوباً بعيب مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والخطأ من حيث اعتماده على أقوال المشتكية وهي بيئة فردية علاوة على التناقض الواضح والصريح في أقوالها في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة .

وفي ردنا على هذه الأسباب وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وما قدم فيها من بينات تبين :

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية .

نجد إن محكمة الجنايات ووفق صلاحياتها القانونية التي أمدتها بها المادة ٢/١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية بالأخذ بما تقنع به من بيئة وطرح ما عدا ذلك دون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن استخلاصها جاءت سائغة وسليمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها قد استعرضت وقائع الدعوى استعراضاً شاملاً ووافياً وقامت بتسمية البيئة التي ركنت إليها في تكوين عقيدتها وعولت عليها في تأسيس حكمها ولا حاجة لتكرارها وجاء استخلاصها للواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها قرار الحكم المميز وبدورنا نؤيد محكمة الجنايات الكبرى في استخلاصاتها لواقعة الدعوى .

ثانياً : من حيث التطبيقات القانونية :

نجد إن ما قارفه المميز من أفعال تجاه المجني عليها والتي بلغت الثانية عشرة من عمرها ولم تبلغ الخامسة عشرة والمتمثلة بمواعدها في إحدى الحداثق العامة في القويسمة في يوم ٢٠١٣/٨/٩ والالتقاء بها والتحسيس على تديبها وإخراج قضيبه وبناءً على طلبه إمساكها بقضيبه فإن هذه الأفعال تشكل وبالوصف القانوني جنائية هناك العرض بالمعنى الوارد في المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات باعتبار أن هذه الأفعال استطلت إلى عورة المجني عليها وهي من أماكن العفة لدى الأنثى والتي يحرص سائر الناس على صونها وحمايتها وباعتبار أن إمساك المجني عليها لقضيب المتهم بناءً على طلبه وبرضاها خدشت عاطفة الحياء العرضي لديها متفقين مع تطبيق محكمة الجنايات الكبرى للقانون على واقعة الدعوى .

ثالثاً : من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميز . وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد عليه فنحيل إلى ردنا تحاشياً للتكرار والإطالة .

لذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٥/١١/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق / ق / س.هـ

lawpedia.jo